# دور السلطات الجزائرية والفاعليين المحليين في ترقية واقع اللاجئين السوريين
# (من أجل مقاربة انسانية)

**الدكتور: غريب حكيم- المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية-الجزائر**

**مقدمة:**

إذا كان من المتأكد أن للنزاعات والحروب آثار مدمرة وتداعيات خطيرة وبالغة السوء، فإنه مما لا يدعو الى الشك فيه أنا ما يترتب عليها من خسائر إنسانية هو أخطرها على الاطلاق لأنه لسوء الحظ ينتج موجات من اللاجئين،

والمهجرين من ديارهم وأوطانهم والذين يصبحون فجأة من السكان الأصليين في وطنهم إلى لاجئين في كثير من دول العالم.

ولهذا تعتبر قضية اللاجئين السوريين في العالم من أكثر المشاكل المطروحة على المجتمع الدولي تعقيدا حيث أن هناك أكثر من سبعة ملايين سوري لاجئ في العالم يحتاجون الى الأمن والاستقرار والغذاء زيادة عن حاجتهم الى الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات الإنسانية الأخرى.

أننا نهدف من خلال هذه المداخلة إلى إبراز دور السلطات الجزائرية والفاعلين المحليين في ترقية أوضاع اللاجئين السوريين على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي وعلاقتهما بثنائية الاندماج والشعور بالغربة والحنين إلى الوطن الأم، و في الوقت الذي تميزت علاقة اللاجئين السوريين في محيطهم الجديد بالاندماج في تركيبة المجتمع الجزائري فهم لا يزالون بعد خمس سنوات من اللجوء يعانون ازدواجية الغربة رغم وجود روابط الإسلام والعروبة، ضف إلى ذلك مدى إحساس الشعب الجزائري بحساسية الأزمة السورية وتداعيتها الوخيمة التي ربما تدوم لسنوات طويلة من الزمن.

لقد وجد الالف من اللاجئين السوريين من الكرم و السخاء لدى المجتمع الجزائري حيث فتحت لهم ابواب بيوت الجزائريين على مصرعيها مما جعلهم يجدون ضالتهم عند العائلات الجزائرية من حسن الاستقبال و حفاوة الترحيب ضف الى ما تعمل عليه السلطات الجزائرية بنظرة اكثر انسانية من مسالة اللاجئين السوريين المتواجدين على ترابها من خلال المجهودات الجبارة التي ظهرت ملامحها على ارض الواقع من خلال وضع مخططات عملية للتكفل بهم على غرار توفير الرعاية الصحية وفتح مراكز الايواء الى جانب التكفل النفسي بضحايا العنف خاصة الاطفال و النساء حيث وفرة الحكومة الجزائرية طواقم متكونة من اخصائيين نفسانيين واجتماعيين من اجل المساعدة في العلاج النفسي للأطفال و النساء ضحايا الاغتصاب و العنف في الحرب السورية

تعالج هذه المداخلة التدابير والآليات التي اتخذت الحكومة الجزائرية الى توفير المناخ المناسب من خلال جملة من التدابير والاسهامات العاجلة الرامية إلى التكفل بآلاف السوريين الذين أتوا إلى الجزائر منذ اكثر من خمسة سنوات هروبا من الحروب و

الأزمات والكوارث والأوضاع المأساوية. حيث أشارت في هذا السياق منظمة اليونيسيف بأن عدد الأطفال الذين يعيشون أوضاعا خطيرة داخل وخارج سوريا اليوم قدم بلاغ 5.5 مليون طفل سوري

- إظهار دور الجزائر في ابراز الحقوق الأساسية للاجئين السورين
- ابراز مهام المتدخلين المحليين في ترقيه واقع اللاجئين السوريين في الجزائر من خلال عمليه الاندماج والمساعدات توفير فرص العيش الكريم
- تأثير اللاجئين السوريين على الجزائر اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من خلال نقل تجربة الحياة السوريين وصقلها داخل حياة الجزائريين في كل المجالات.
- واخير الخروج من المقترحات حول مستقبل اللاجئ السوري في الجزائر الاسد الإشكالية التي تسعدهم داخلي الى طرحها

**اشكالية المداخلة**

إن الاشكالية التي تسعى المداخلة إلى طرحها تتعلق بمسألة هامة هي ان عددا من اللاجئين السوريين في العالم وفي بعض الدول العربية كالجزائر في ارتفاع مستمر وعلى هذا الاساس يمكن حصر الاشكالية في السؤال التالي كيف استطاعت السلطات الجزائرية تسيير ملف اللاجئين السوريين في الجزائر؟ ،وكيف تعاملت الحكومة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني مع اوضاع اللاجئين السوريين؟ و ما هي التدابير التي اتخذتها للضمان الرعاية و الملاذ الأمن والاستقرار والاندماج فضلا عن حاجتهم إلى الخدمات التعليمية والاقتصادية للانصهار في بوتقة المجتمع الجزائري و كيف أثر هؤلاء اللاجئين بثقافتهم على حياة الجزائريين ؟

ان هذه المداخلة تتطرق الى وضعية اللاجئين السوريين في الجزائر نتيجة الحروب والنزاعات التي يعيشها وطنهم الام في ظل استمرار الحرب و القتال وتدخل الفاعليين الاقليميين و الدوليين في تعقيد الازمة السورية وتحويلها من ازمة يمكن حلها بطرق دبلوماسية وسياسية الى محرقة سورية قد تأتي على الاخضر و اليابس وربما قد تلغي ما صلح عليه منطقة الشرق الاوسط من الخريطة العالمية.

**المحور الاول: وضعيه اللاجئين السوريين في الجزائر**

إن تطور العنف والنزاعات الدموية والحروب المدمرة في سوريا، وتفشي ظاهرة الفقر والأمراض لتردي الأوضاع الانسانية والاقتصادية جراء الحرب، إذ تقدر الاحصائيات خسارة سوريا ب 10 مليارات دولار امريكي زيادة على العقوبات الاقتصادية المفروضة على النظام القائم و التي انعكست وبشكل مباشر على الشعب السوري فيما أجبر منذ الايام الاولى الى النزوح القسري والهروب.

إن استمرار العمليات العسكرية من قبل نظام القوة المسلحة المختلفة وتنظيم داعش من جهة أخرى أجبر المواطنين السوريين وعائلاتهم على البحث عن اماكن ودول امنة لأنه غالبا ما يكون قرار الفرار من القتل والعنف الملاذ الاخير الذي يتخذه اللاجئ السوري وعائلته رغبه منه في تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية

فغالبية الدول التي فر إليها اللاجئين السوريين قدمت بعض الخدمات التي مازالت ناقصة ومحبطة في بعض الأحيان ويتم التعامل معها على المستوى القانونيّ بطرق متعددة.[1]

إن وجود اللاجئين السوريين في هذه البلدان يتعب البنية التحتية الوطنية والاوضاع الاقتصادية والخدمات الأساسية فهناك تقارير تؤكد بوجود صعوبات متزايدة و معقدة في كل من الاردن ولبنان في تقديم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية للاجئين، ولكن الامر يختلف عند قدوم السوريين الى الجزائر منذ بداية الازمة السورية بدأ بالترحيب الحار الذي شملهم ،حيث تكفلت الحكومة الجزائرية محليا باللاجئين السوريين من خلال الاستعانة بخدمات[2] الجمعيات الوطنية كالهلال الاحمر الجزائري و الهيئات الاخرى إضافة الى افراد المجتمع المدني الذي ساعد الولاة المكلفين بهذه المهمة فقد اتخذت الحكومة جملة من القرارات والتوصيات التي تدخل في اطار ايجاد حلول انسانية ملائمة لوضعية السوريين المتواجدين بالجزائر بداية من توفير الإقامة اللائقة تعكس المستوى المعيشي والاجتماعي المناسب للفرد[3]. ومن المعلوم ان الجزائر تحولت منذ اندلاع الازمة السورية الى واحدة من ابرز البلدان التي يفضلها اللاجئون السوريون هروبا من نار الاقتتال التي تعرفها البلاد، وخاصة بعد تبخر احلامهم للوصول الى القارة الاوروبية فرحلة محفوفة بالموت هو حتى باتو ضحايا تجار البشر.[4]

وقد بلغ عدد اللاجئين السوريين في احصائيات وزارة الداخلية الجزائرية لسنه 2015[5] ان أكثر من خمسة وخمسون الف لاجئ سوري والرقم مرشح للارتفاع في الاشهر القادمة، فمثلما فتحت سوريا ذات يوم ابوابها وأحضانها للجزائريين في عهد مؤسس الدولة الحديثة الامير عبد القادر واستضافته بعدما تم نفيه من قبل الاستعمار الفرنسي فإن رد الجميل السوري من طرف الشعب الجزائري قد حان وأصبح المواطن الجزائري معتاداً يوميا على رؤيته والاحتكاك بالأخوة السوريين بعدما تركوا كل شيء من ورائهم و هربوا من الموت المحتم الى بلدهم الثاني بحكم العلاقة التاريخية التي تجمع البلدين كفيلة بان تكون لهم صمام أمان وتوفر لهم شروط الإقامة المريحة في هذا الظرف الصعب الاستثنائي باعتبارهم اخوة مسلمين وتجمهم رابطه الدم و الدين والتاريخ والحضارة.

---

[1] La loi 08-11 sur la condition des étrangers : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d'analyses et de synthèses.

[2] **جريدة النهار اليومية الجزائرية**، الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.

[3] Migration and Development: How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUCINE, 2013, the Red Sea Press.

[4]:**اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي و الدولي**، الدكتور عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء ،ص89.

[5]**وزارة الداخلية الجزائرية**: الموقع الالكتروني الرسميّ: http//WW.MIA

وكما ذكرنا سلفا فقد بلغ عدد السوريين الذين دخلوا الجزائر بأكثر من 55 الف لاجئ موزعين على مختلف ولايات البلد حسب ما كشفت عن وزاره التضامن والأسرة الجزائرية، وهذا تأكيدا للقرارات السيادية التي اصدرها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في تعليماته الى الحكومة لعدم التعرض للاجئين السوريين او طردهم بل اعطى من الاوامر العملية بوجوب التكفل التام بكل اللاجئين وتسهيل عملية ادماجهم وفتح ابواب المدارس والايواء والرعاية الصحية و النفسية وهذا مما جعل هؤلاء يمارسون حياتهم بصورة عادية وسهل عملية اندماجهم على غير اللاجئين الافارقة في المجتمع الجزائري بحكم اللغة والدين والتقاليد المشتركة.

فكانت الجزائر الدولة الوحيدة في شمال القارة الأفريقية السباقة لاحتواء تدفق موجات اللاجئين السوريين على اعتبار أن أراضيها مفتوحة لهم والدخول إليها لا يطلب اجراءات معقدة ولا يتم التضييق عليهم من طرف الأجهزة الأمنية الجزائرية، على غرار الدول الاوروبية.

إن الجزائر اليوم على غرار بلدان حوض المتوسط نموذج جديدا في ميدان الهجرة، فالأزمات الحديثة التي يطلق عليها بالربيع العربي بمعية الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في بلدان الشرق الاوسط وعلى وجه الخصوص سوريا، جعلت الجزائر تعرف هذه الموجات من تدفق اللاجئين السوريين عن طريق حركة الهجرة نحو الجزائر هذا البلد الواقع في شمال افريقيا قد عرف أكثر من ثورة كان لها الأثر على حركة السكان، فالجزائر التي لم تشملها امواج الربيع العربي اذ تتمتع اليوم بالوسائل الملائمة ذات الصلة بالموارد الطاقوية و باتت البلد اكثر جاذبية للاجئين السوريين لما تتوفر من تسهيلات ومرونة في المجال القانوني خاصة اذا تعلق بالأخوة السوريين.

وهكذا نرى ان وضع اللاجئ السوري بوجه عام بدء يتحسن تدريجيا من خلال التدابير التي اتخذتها الجهات الرسمية من تكافل اجتماعي وتضامن شعبي واسع في احتضان هؤلاء السوريين فاصبح هؤلاء يتمتعون بالمساواة مع المواطنين لان الحريات العامة تبقى لصيقة بالإنسان وترتبط به انطلاقا من ان جميع الناس يولدون احرارا متساويين في الكرامة والحقوق وعلى ان لكل الناس حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات دون تمييز[6]

ومن الآثار التي تتركها هذه تدفقات اللاجئين السوريين على الجزائر عديدة هناك علامتان آنيتان يتم الشعور بهما بقوة، فبادئ ذي بدء، تعد هذه الحركات مشمولة جزئيا بالأدوات الدولية التي تكون في اغلب الاحيان غير ناجحة بالنسبة للنشاطات الاستعجالية بما في ذلك حماية الحقوق الأساسية للإنسان،- وثانيا من واجب السلطات الجزائرية ضمان الحياة الكريمة والاقامة المناسبة لهؤلاء اللاجئين عبر اتخاذ اجراءات

[6]: **المركز القانوني للأجانب في سوريا** ،الدكتور فؤاد شباط ،منشورات جامعة دمشق سوريا ، ص07.

مرنة تستجيب للاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين من خلال ترقية واقعهم المعاش بداية من الوضع القانوني للاجئ السوري مرورا بمدى انسجام التشريعات الجزائرية المتعلقة باللاجئين السوريين مع القانون الدولي للاجئين الذي يمكن ان يتمتع بها على الرغم من صعوبة الاندماج بالسهولة المنتظرة كحق اللجوء والإقامة الدائمة.[7]

ان الجزائر طالما انتهجت سياسة انسانية حيال اقامة اللاجئين السوريين ، وباعتقادي ان هناك الكثير من المسائل الاساسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار ان الجزائر لم تقم في يوما ما ومنذ الازمة السورية خاصة بتجميع اللاجئين السوريين عند دخولهم الى الجزائر في معسكرات خاصة باللاجئين و عزلهم عن المجتمع كما يجري عادة في العديد من الدول الاخرى بل سهلت عليهم عملية الاندماج في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي ولم تضع أي قيود قانونية او اجرائية على تنقلاتهم وانتشارهم و توزعهم عبر كافة ولايات الوطن وجعلت لهم الحرية في الاقامة في كامل التراب الجزائري.

واذا ما ارادت الجزائر مواجهة التحديات الوطنية والاستمرار في توفير ملاذ آمن للسوريين، إعطاء الأولوية لعملية ادماجهم في الميادين التنموية حيث يمثلون فرصة في دفع عجلة التنمية الوطنية الذي سيعود بالنفع على المجتمع الجزائري واللاجئين السوريين على حد سواء ويعزز من تنويع مصادر الاقتصاد الجزائري، و هذا فعلا ما دفع بالكثير من اللاجئين السوريين الى تأسيس الشركات وتثبيت جذورهم، واستطاعوا ان يهلموا الجزائريين على حب العمل والمثابرة، ولكن الكثير الذين قدموا من بلدهم في السنوات الأخيرة حملوا معهم شاهداتهم وحرفهم وقفوا امام المساجد وعلى الأرصفة للتسول ولم يجدوا في سخاء الجزائريين[8] مبررا للاستثمار في مد اليد بل سارعوا الى انجاز المشاريع الخاصة وتحصيل قوت يومهم بعرق جبينهم.

وهكذا استطاع المواطن الجزائري ان يستفيد من الصناعات التقليدية السورية ويشيد بالخدمات التجارية التي يقدمها السوري فبائع الأجبان والالبان القادم من مدينة حلب السورية أصبح معروفا في وقت وجيز في المجتمع الجزائري، اصبح ينافس أصحاب هذه المهنة من الجزائريين، فالنماذج السورية التي كتب لها النجاح في الجزائر قد نالت الاحترام وباتت قدوة للجزائريين في حب العمل والمثابرة.

ورغم بعض الصعوبات التي تعوق عمليه اندماج السوريين اجتماعيا، إلا أنهم يحضون بالتضامن من قبل الجزائريين الى جانب تساهل السلطات الرسمية في التعامل معهم، حيث وفرت لهم مراكز الإيواء التي تحفظ كرامتهم، مع ضمان التعليم المجاني لجميع الاطفال السوريين في كل الاطوار بداية من التعليم الاساسي الى الجامعة، وهو ما ساهمت فيه منظمات المجتمع المدني و الهلال الاحمر الجزائري التي قامت بتوزيع المستلزمات المدرسية على الاطفال اللاجئين السوريين القاطنين مع عائلتهم ،وبالرغم

[7] Tensions Between the refugee concept and the IDP debate, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (19989), P.13.

[8] جريدة الخبر اليومية، وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر

من كل ما سبق ذلك فان اللاجئين السوريين يتلقون معاملات جيدة و مساعدات متعددة من طرف الجمعيات الخيرية و منظمات المجتمع المدني في المناسبات الخاصة كشهر رمضان الكريم و الدخول المدرسي و الاعياد الدينية.

**المحور الثاني: مساهمات السلطة الجزائرية في ترقية وضعية اللاجئين السوريين**

لقد لعبت السلطة الجزائرية دورا متميزا في التكفل باللاجئين السوريين من خلال الجهات الرسمية و الممثلين المحليين للمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالتكفل بمسألة اللاجئين السوريين بداية بأهم شريك اجتماعي الهلال الاحمر الجزائري الذي بذل مجهودات كبيرة في التكفل بتلبية احتياجات اللاجئين و توفير كل اسباب الراحة والاقامة للإخوة السوريين وهذا ان دل على شيء انما يدل عن مدى التزام الدول الجزائرية بكل مسؤولياتها تجاه هذه الشريحة الهشة بالاعتماد على القوانين التنظيمية التي تتصف بها قواعد القانون الجزائري في مجال الانساني المستنبط من الموروث الثقافي العتيد الذي يمنح للاجئين مكانة المرموقة ويعتبر إكرام اللاجئ في الثقافة الجزائرية واجب مقدس مثلما يدل على ذلك الأدوات القانونية الدولية بحمايه اللاجئ،[9] وهذا ما دفع بالجزائر على التوقيع على جملة من الاتفاقيات الدولية اهمها ما يلي:

*اتفاقية جنيف لسنة 1951 المتعلقة بوضع لاجئين وقد صدقت عليه الجزائر سنة 1963.

*بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جريمة المنظمة عبر الوطن صديقة علي بمرسوم الرئيسي رقم 3 -418 يوم 9 نوفمبر 1963.

*اتفاقية الأمم المتحدة لحماية العمال المهجرين وأفراد عائلتهم من سنة 1990 أنظمة الجزائر سنة 2005.

وفي هذا المضمار يتمتع اللاجئ بحماية قانونية وتنظيمية واسعة بما يكفل الحياة الكريمة للاجئين متواجدين في الجزائر، ولهذا تبنت الجزائر سنة 2015 الاهداف التنموية للألفية ملتزمة بذلك بالحد الأدنى من تجاوز الفقر والجوع وضمان تعليم ابتدائي للجميع ،وترقية المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وضمان بيئة مستديمة وضع شراكة عالمية للتنمية.

ويدخل العديد من الفاعليين التابعيين للدولة في مجال تسير تدفقات للاجئين السوريين،لاسيما من أجل التكفل بالجوانب التنظيمية والإدارية وإقامة هؤلاء اللاجئين، يمكن حصر اهم هذه الجهات فيما يلي:

**أولا: وزارة شؤون الخارجية**

تعد وزارة شؤون الخارجية فاعل مهم في مجال معالجة ملفات لاجئين سوريين المتعلقة بمسائل المرتبطة بالوضعية القانونية للاجئين ومتابعة تسير تأشيرات الدخول على

[9] Les étrangers en Algérie, ZGHBIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migrance, N26/27).

التراب الوطني ودراسة الملفات المتعقلة بالاعتراف بصفة الذي وضع من الحماية القانونية والإدارية للاجئين وضمن تطبيق اتفاقية جنيف في سنة 1951.

**ثانيا: وزارة العدل الجزائرية**

تساهم وزارة العدل الجزائرية في تسير تدفقات اللاجئين بتكفلها بهم من الناحية المعلقة بالملامح القانونية لإدراجهم في المجتمع الجزائري.

**ثالثا: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

تسهم هذه الوزارة في ادماج اللاجئين السوريين الحاملين للكفاءة في التكوين والتعليم الجامعي برسم الطلبة السوريين ودمجهم في نشاطات مرتبطة بالتكوين والمتابعة وتسير المسار الجامعي لهؤلاء اللاجئين.

**رابعا : وزارة التجارة والمركز الجزائر السجل التجاري**

تساهم في تسير الهجرة في الجزائر من خلال مراقبة احترام النصوص التي تحكم التجارة لاسيما التي تخص منح لاجئين السوريين على وجه الخصوص الوثائق لممارسة نشاط تجاري.

**خامسا: وزارة التربية الوطنية**

لقد لعبت وزارة التربية الجزائرية دورا كبيرا في اعادة ادماج الاطفال السوريين اللاجئين في المدارس الحكومية والسهر على تسجيلهم لدى المؤسسة الجزائرية بكل سهولة فيكفي أن يقدم اللاجئ السوري تصريح شرفي يسجل ابنه في المدرسة الجزائرية ويستفيدون من التعليم الحكومي مجانا.

**سادسا: وزارة التضامن الوطني والعائلة والشؤون المرأة**

إن مهام وزارة التضامن الجزائرية هو انجاز برنامجا عريضا وغنيا في مجال التكفل باللاجئين السوريين يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية واجتماعية تهدف إلى خلق فرص عمل لهؤلاء اللاجئين وتحسين حصولهم على خدمات اجتماعية قاعدية ، و في هذا الإطار عملت الوزارة على حماية الأطفال لاجئين وادماجهم في مركز الرعاية الصحية والنفسية بهدف التقليل من صدمات الحروب واثار الدمار والقتل التي عانوا منها في بلدهم و مساعدة المرأة السورية من برنامج تضامنية خاصة بهذه الفئة.

اضافة لما تم ذكره يمكن إضافة فاعلين محليين معنيين بمسالة اللاجئين السوريين مثل:

**اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الانسان**: مهمتها تقييم ومتابعة دائمة لمسالة التكفل بحماية حقوق الإنسان اللاجيء والتشاور مع الفاعلين الرسمين في الدولة والمنظمات غير الحكومية الجزائرية، قصد ترقية وتحسين وضعية اللاجئين وحماية حقوقهم الاساسية، و السهر على متابعة انشغالاتهم وضمان حقوقهم الانسانية.

أن الأحداث الدرامية التي عاشها الشعب الجزائري خلال السنوات التسعينيات أجبرت الجزائريين على اعادة التعلم والحفاظ على قضية الجوار مع الشعوب الشيء الذي يفسر تدخل المنظمات الجزائرية في مجال مساعدة اللاجئين السوريين و يندرج هذا

في إطار النشاطات والمشاريع الدولية خاصة تلك التي بادرت بها المحافظة السامية للاجئين .

**الكشافة الإسلامية الجزائرية**: التي تعمل على مساعدة الدولة الجزائرية في جانب التكفل الاجتماعي و التضامن والوقوف على واقع اللاجئين السوريين وترقيته الى مستوى المعاملة الإنسانية الجيدة والحياة الكريمة المناسبة.

ولقد ساهم اللاجئين السوريون من خلال تجربة وجودهم في الجزائر و مشاركتهم اليومية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية فهناك طوق من اللاجئين السوريين المثقفين من كرس وجودهم في تحسين ظروفهم في الجزائر من خلال إنشاء شركات صغيرة ومؤسسات استطاعوا من خلالها توفير العديد من مناصب العمل للجزائريين والسوريين على حد سواء في مجال الحرف ،المطاعم السورية ،وورش البناء، والصناعة التقليدية ،وتجارة الأقمشة، و الأعمال الحرفية ،وهم بذلك يساهمون في ترقية المجتمع المدني الجزائري تدعيم مسار العملية التنموية في الجزائر.

**الخاتمة**

انه ما يجب استخلاصه في هذه المداخلة انه لا يوجد بلد في العالم قدم اللاجئين السوريين مثل الذي قدمته الجزائر لهم، من خلال هبة التضامن التي حضي بها اللاجئين السوريين المقيمين في الوقت الذي بلغ عدده اكثر من 55 الف لاجئ و هو عدد مرشح للارتفاع من خلال توفير مراكز استقبال على مستوى كل الولايات مدعمة ببرنامج غذائي من الأطعمة ،وايوه والألبسة ،والتكفل الصحي ،والنفسي دون إغفال الجانب المدرسي حيث قامت السلطة الجزائرية على تسجيل الأطفال السوريين في المؤسسات التربوية الجزائرية ،كما فتحت دور الحضانة لاستقبال الاطفال الصغار السن من العائلات السورية زيادة على ذلك فتحت الجزائر ابوابها للشباب السوري قصد ممارسة النشاط التجاري و الصناعي والمساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري.

ولقد نجحت الجزائر إلى حد كبير في التقليل من ظاهرة الاغتراب التي يعيشها اللاجئ السوري وحاولت بكل ما تملك وهو من ادوات من أجل ادماجه في النسيج الاجتماعي الجزائري .

وتبقى الجزائر ملتزمة بمبادئها الثابتة من اجل الوقوف الى جانب الشعب السوري في محنته و تقديم يد المساعدة للاجئين السوريين الموجودين على اراضيها وضمان الحد الاقصى من الامن و الاستقرار و العيش وحياة كريمة الى غاية عودتهم الى ديارهم حينما تتوفر اسباب الاستقرار و السلم و الامن في بلادهم الام.

**النتائج المستخلصة:**

لقد حاولنا من خلال هذه المداخلة بالخروج بجملة من النتائج التي يمكن ان يستفيدوا منها الباحثين في مجال الهجرة و اللجوء في اعمالهم الاكاديمية اهمها:

1) _ غياب تشريعات وطنية و معاهدات إقليمية عربية خاصة باللاجئين العرب و الشيء الذي زاد من حالة الفراغ القانوني و التشريعي الذي تشهده المنظومة التشريعية الجزائرية في مجال الحقوق الاساسية للاجئ بصفة عامة واللاجئ السوري بصفة خاصة، وهو ما يتنافى خاصة مع قيم و مبادئ الدولة الجزائرية وهي حماية ودعم اللاجئين.
2) _ لا توجد اتفاقية عربية جماعية تحمي حقوق اللاجئين على غرار الاتفاقيات الدولية لتنظيم الاوضاع الخاصة باللاجئين السوريين في البلدان المضيفة.
3) _ ان مسالة بقاء اللاجئين السوريين في الجزائر مرهونة بالأحداث و التطورات السياسية الاقتصادية و الامنية التي قد تتغير فجأة و في أي لحظة.
4) _ ان عدم وجود قوانين وطنية تخص انظمة اللجوء لا ينبغي ان يعفي الدول العربية من التزاماتها الانسانية و الدولية اتجاه اللاجئين السوريين المتواجدين على اراضيها و الذين ينبغي ان يستفيدوا من الحد الاقصى من الحقوق التي جاءت في الميثاق العالمي لحقوق الانسان.
5) _ رغم المجهودات الكبيرة التي بذلتها السلطات الجزائرية في التكفل باللاجئين السوريين الا انها لا ترتقي الى المستوى المطلوب خاصة في جانب حق العمل و حق المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الباب الواسع لهؤلاء و لكن رغم ذلك يمكن ان نستنتج الوقفة الانسانية التي حظي بها الاخوة السوريين من طرف الجزائر شعبا و دولة.

**مقترحات وآفاق :**

انطلاقا من وجود تدفقات عديدة للاجئين السوريين من بلدان الشرق الاوسط لا يمكن حصر مداخلتنا بمنظور نظرية تقليدية و الوقف عند الدوائر الضيقة فلا بد ان تأخذ موجة المهاجرين بنظرة اكثر انسانية و دولية من خلال تكافل جميع اطراف المجتمع الدولي للتقليل من معاناة هؤلاء اللاجئين و التزام كل اطراف المجتمع الدولي و توفير كل الاليات و التدابير لتقليص من حجم معاناة الشعب السوري المهجر وايجاد حلا جذريا للازمة السورية بعيدا عن الاملاءات الغربية المصلحية وفتح المجال للقوى الوطنية و الجلوي على طاولة التفاوض السوري- السوري والتعجيل بإنهاء الخلافات والعودة مسار الحياة الديمقراطية الحقيقية مما يسمح للحكومة المنتخبة من توفير الامن والاستقرار وعودة الملايين المهجرين الى اراضيهم وعودة المياه الى مجاريها السابقة بعيدا عن التدخلات الاجنبية التي زادت من حجم هذه الكارثة الانسانية نتيجة للسياسات الغربية الخاطئة في التدخل في الشؤون الداخلية واثارة النعرات الطائفية و العرقية ومحاولة فرض خريطة جديدة لمنطقة الشرق الأوسط سايس بيكو ثاني.

ان وضع الجزائر الجغرافي على مقربة من البلدان التي تعيش ازمات وحروب يدعم حركات لاجئين براً وبحراً ويجعله من ذلك أمراً يمكن توقعه مستقبلاً وهذا ما يعرض البلد الى ضغط هذه التدفقات دون أن تستفيد من مساعدات المجموعة الدولية التي هي

أساساً المسبب الرئيسي و المهندس في صنع الصراعات المزمنة واثارة الحروب المسلحة.

ان المصادقة على الأدوات القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة و اللجوء لاتفاقية الأمم المتحدة التي تحمي حقوق اللاجئين السوريين وأعضاء عائلاتهم وحماية حقوق طالبي اللجوء مهما كان وضعهم القانوني في البلدان التي تستقبلهم وتشجع الدول على ترقية دور منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات تسير تدفقات اللاجئين بصفة اكثر انسانية.

_ تشجيع الدول العربية على تحسين تشريعاتها الوطنية لفائدة اللاجئين السوريين

_ إنشاء قاعدة بيانات من أجل جمع المعلومات حول اللاجئين وعائلتهم تحتوي على المعلومات الخصوصية من: البصمات، السن، الجنسي، المعلومات العائلية، الحالة الصحية و الأشخاص المعاقين أو في وضعية هشة.

_ توفير السكن الملائم للاجئين مع حد أدنى من المعيشة اللائقة و المقبولة والملبس والعلاج ويكون ذلك من طرف الجهات الرسمية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية المحلية مع ضمان الحقوق الاساسية للإنسان اللاجئ.

_ منح إقامة دائمة للاجئين الذين هم في وضعية غير قانونية.

_ تسهيل التواصل بين اللاجئين السوريين.

_ إدماج لاجئين في العملية التنموية (جميع الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية...)

_ يجب على التشريع الوطني الجزائري أن يعكس الالتزامات الدولية المترتبة على الاتفاقية الدولية ذات العلاقة بالموضوع.

_ تمكين ضحايا الحرب السورية من الحصول بشكل مميز على معاملة اكثر انسانية تحفظ كرامتهم الإنسانية ،ويجب أن تكون كل الاجراءات و التدابير المتخذة في اطار مقاربة اكثر إنسانية خاصة بالنسبة للاجئين القصر، و خلق مناخ مناسب لعملية الاندماج و الابتعاد عن كل عمليات الاقصاء .

_ يجب تبني اتفاقية عربية خاصة باللاجئين تعكس قيم المنطقة و تراعي خصوصية الشعب اللاجئ.

_ يجب على الدول الاسلامية المستضيفة للاجئين التمسك بالتقاليد الاسلامية الكفيلة و الغنية بقيم التكافل و التضامن في مثل هذه الحالات الانسانية الصعبة.

**قائمة المراجع:**


- ✓ **اشكالية اللجوء على الصعيدين العربي و الدولي**، الدكتور عبد الحميد والي، مطبعة النشر المغربية الدار البيضاء .
- ✓ **المركز القانوني للأجانب في سوريا** ،الدكتور فؤاد شباط ،منشورات جامعة دمشق سوريا.
- ✓ **جريدة الخبر اليومية**، وائل حمزة العدد الصادر بتاريخ 2016/04/12. الجزائر

- ✓ **جريدة النهار الجزائرية**، الجالية السورية في الجزائر الصادر بتاريخ 12 جانفي 2014.
- ✓ **وزارة الداخلية الجزائرية**: الموقع الالكتروني الرسميّ: http//WW.MIA
- ✓ **La loi 08-11 sur la condition des étrangers** : mutations des règles juridiques, KERDOUN AZZOUZ (2012) Notes d'analyses et de synthèses.
- ✓ **Les étrangers en Algérie,** ZGHBIB HOCINE, (2014) Revue NAQD (Migrants Migrance, N26/27).
- ✓ **Migration and Development :** How Much do we Know about it in Algeria, LABDELAOUI HOUCINE, 2013, the Red Sea Press.
- ✓ **Tensions Between the refugee concept and the IDP debate**, MICHEL BARUTCISKI, Forced Migration Review 3 (19989), P.13.